معايير المحاسبة الدولية

ان تطور الأعمال وتنوعها وزيادة طلب المستهلكين على الخدمات والسلع سبب بشكل مباشر و غير مباشر تعقد أساليب الإدارة والرقابة على الأداء ، كما ان السمة العامة للقرن الماضي في الأعمال هي فصل الإدارة عن الملكية ، وعوضا عن متطلبات جهات أخرى مختلفة مثل الممولين أو جهات رقابية مثل الدولة أو المحاسبين القانونيين، وجهات أخرى تهتم بالدراسات والتحليل والإحصاء، أوجدت طلباً ملحاً على وضع أدوات موحده لتحديد وقياس وعرض والإفصاح عن عناصر القوائم المالية للمنشأة ونتائج أعمالها مما يضفي الثقة والمصداقية على تلك البيانات المعروضة ، ولقد أدركت دول كثيرة أهمية إصدار معايير المحاسبة المالية، لذا سارعت في إصدار مثل هذه المعايير لتكون الأساس الذي تتم على هداه عملية قياس تأثير العمليات والأحداث والظروف وإيصال نتائجها إلى كافة المستفيدين، كما تم في عام 1973 م تأسيس لجنة المعايير الدولية للمحاسبة بهدف تطوير المهنة وتعزيزها على المستوى العالمي وتضم في عضويتها هيئات من 103 دول، و ليتسنى عرض معايير المحاسبة الدولية بشكل مناسب فانه يجب التطرق بداية الى أهداف ومفاهيم المحاسبة المالية.

أهمية معايير المحاسبة الدولية فى دفع النمو الاقليمى

بينما تتزايد درجة العولمة على مستوى الاقتصاديات المحلية من خلال تبسيط القواعد وإصلاحات السوق، تتزايد الحاجة لإيجاد نقطة تلاقى بين المعايير المعمول بها فى إعداد التقارير المالية على المستوى المحلي وبين معايير المحاسبة الدولية. ولكن لتحقيق درجة اكبر من الشفافية على المستوى العالمي فى إطار المساءلة العالمي يجب توافر المؤسسات اللازمة لاقتصاد السوق الحر قبل توقع حدوث هذا التوافق. بالإضافة الى ذلك، يحتاج الأمر الى توافر ميثاق فعال لأسلوب ممارسة سلطات الإدارة corporate governance ودرجة اكبر من الاستقلالية على مستوى مجالس الإدارات. وأخيرا يجب ان يتضمن إطار المساءلة العالمي بعض معايير الفعالية غير المالية حتى تتمكن الشركات من إعداد التقارير حول أنشطتها فى مجال المسئولية الاجتماعية مع تحديد درجة الإفصاح حول المعلومات المالية التى تتسم بالحساسية الشديدة.إن وضع واستخدام معايير المحاسبة الدولية وحده لا يكفى لتحقيق نوع النمو الاقليمى الذى نتوقعه للأعمال. غير أن توفيق معايير المحاسبة الدولية مع المعايير المحاسبية لسوق راس المال الامريكى سيكون له اثر هائل على التدفقات الرأسمالية. وتقوم الهيئة الأمريكية لتبادل الأوراق المالية بالعمل مع عدة مؤسسات ومنتديات لوضع إطار مقبول عالميا لإعداد التقارير المالية.

وعبر السنوات الماضية، أدركت الهيئة الأمريكية لتبادل الأوراق المالية ان الشركات الأجنبية تتخذ قرارها بشأن بيع السندات فى الولايات المتحدة لعدة أسباب لا يرتبط معظمها بالقوانين والقواعد الأمريكية ولكن بعض تلك الشركات الأجنبية عبرت عن عدم ارتياحها لاستخدام القواعد المحاسبية الأمريكية كسبب لعدم إدراجها فى أسواق المال الأمريكية. وقد فضلت هذه الشركات عدم إدراجها فى الولايات المتحدة على استخدام معايير محاسبية لم تشارك فى وضعها. وبالتالى قد يصبح قبول البيانات المالية التى تم إعدادها طبقا للمعايير المحاسبية الدولية دون شرط التوافق مع المعايير الأمريكية العامة سببا فى زيادة عدد الشركات الأجنبية المدرجة فى أسواق المال الأمريكية.

إلا أن هناك عوامل أخرى يمكنها الاستمرار فى إعاقة دخول الأجانب الى الأسواق الأمريكية. فعلى سبيل المثال، عبرت بعض الشركات الأجنبية عن عدم ارتياحها للإجراءات القانونية ومتطلبات الإفصاح العامة المصاحبة لدخولها

الأسواق الأمريكية. كما قد تتعرض الشركات الأجنبية لضغوط محلية للاحتفاظ بالطرح الأولي لسنداتها فى أسواق البلد الأم.

وحاليا، لا تسمح الهيئة الأمريكية لتبادل الأوراق المالية للشركات الأجنبية بطرح أسهمها الخارجية فى سوق نيويورك قبل إصدار بيان مالي يتبع المعايير المحاسبية الأمريكية العامة بما ينطوي عليه ذلك من تكلفة مالية تؤدى الى تحديد دخول الشركات الأجنبية أسواق المال الأمريكية وتعطل حصول الولايات المتحدة على الاستثمار الخارجي. ان حجم الاستثمار الكامن يعتبر حجما هائلا إذا أخذنا بعين الاعتبار ان من بين الشركات الأجنبية الرئيسية التى يزيد عددها عن 2000 شركة، لا تزيد نسبة الشركات المسجلة بها فى بورصة نيويورك عن 10%. ويعتقد الكثيرون ان الولايات المتحدة ستخسر شهرتها العالمية لصالح أسواق لندون وبعض الأسواق الأوربية الأخرى ما لم يتم تعديل السياسة الأمريكية.

إذن يكون على مصدري الأوراق المالية الذين يرغبون فى دخول أسواق رأس المال فى دول مختلفة التوافق مع متطلبات كل سوق وهى متطلبات تختلف من سوق الى اخر. ومع تغير تلك المتطلبات من سوق الى اخر تزيد تكلفة دخول أسواق متعددة ويكون هناك عدم كفاءة فى التدفق الرأسمالي عبر الحدود. وتعمل الهيئة الأمريكية لتبادل الأوراق المالية مع القائمين على التشريعات الخاصة بالأوراق المالية فى أماكن متعددة من العالم على تقليل الاختلافات بين التشريعات والقواعد.

وقد تتغير السياسات المحاسبية العالمية قريبا حيث يعمل واضعو القواعد المحاسبية فى جميع إنحاء العالم نحو تحقيق هدف التوافق. وفى مقدمة الهيئات التى تعمل من اجل هذا الهدف اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية (IASC) التى تهدف الى وضع معايير محاسبية تؤدى الى توافق السياسات المحاسبية على مستوى العالم. وقد عبرت الهيئة الأمريكية لتبادل الأوراق المالية عن استعدادها للتوافق مع تلك المعايير بل قامت خلال العام الماضي بقبول ثلاثة من المعايير المحاسبية الدولية فى مجال بيانات التدفقات النقدية وأثر التضخم المفرط وتسجيل السندات الخارجية. ولكن يبدو ان الإجماع العام مازال يعتقد انه قبل تحقيق تقدم حقيقي فى مجال التوافق، يجب أن تتاح لواضعي المعايير الدولية المزيد من الموارد والمشاركة الفعالة من قبل الأطراف الرئيسية.

وقد ساهمت عدة عوامل فى الوصول الى هذا التوافق. فالشركات الكبرى التى تعمل عبر الحدود بدأت فى تطبيق معاييرها المحلية بأسلوب يتوافق مع معايير اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية او المعايير المحاسبية الأمريكية العامة.

وبالإضافة الى ذلك، يجب أن تكون المعايير المحاسبية المستخدمة على مستوى راق ويجب ان يصاحب ذلك بنية أساسية قادرة على فهمها وتطبيقها وعلى تحديد وحل القضايا والإشكاليات التى قد تنشأ عن التطبيق بشكل سريع. تتضمن عناصر تلك البنية الأساسية عناصر بشرية تتمتع بالاستقلالية والقدرة على وضع معايير دقيقة للمحاسبة والمراجعة وشركات للمراجعة الداخلية تتمتع بالكفاءة والفعالية على المستوى العالمي وتتوافق مع معايير المهنة والقدرة على مراجعة ودراسة وفحص القواعد والإجراءات.

أسلوب ممارسة سلطات الإدارة

يدل تعبير "أسلوب ممارسة سلطات الإدارة corporate governance" على "الإجراءات والهياكل التى تدار من خلالها أعمال وشئون الشركة من اجل تعظيم فائدة المساهمين على المدى الطويل من خلال تعزيز الأداء والمساءلة بالشركة مع مراعاة مصالح الأطراف المختلفة". وهناك حاجة ضرورية لتبنى قواعد فعالة لأسلوب ممارسة سلطات الإدارة مع زيادة درجة العولمة.

ومن اجل وضع وإصلاح نظم أساليب ممارسة سلطات الإدارة يجب القيام أولا بالتعرف على المبادئ التى وضعتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والتي تبنتها الحكومات أعضاء المنظمة. وتشمل تلك المبادئ حقوق المساهمين والمعاملة المتساوية للمساهمين ودور مختلف أصحاب المصالح فى أسلوب ممارسة سلطات الإدارة والشفافية والإفصاح ومسئوليات مجلس الإدارة. وتوفر الخطوط العريضة لتلك المبادئ قدر كبير من التفاصيل حول وظائف المجلس فى حماية الشركة والمساهمين بها وأصحاب المصالح المختلفة. ويتضمن ذلك عناصر مختلفة مثل استراتيجية الشركة والمخاطر التى تواجهها ومكافأة الإدارة التنفيذية وأداء تلك الإدارة الى جانب النظم المحاسبية ونظم إعداد التقارير.

All Rights Reserved © Arab British Academy for Higher Education